البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستورين العراقي والماليزي:
(دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية)

أ0م0د ظاهر عبد الزهرة الربيعي الباحثة ثناء إبراهيم فاضل الشمري

الخلاصة

تتضمن الدراسة مبحثين، يتناول الأول الخصائص الطبيعية والسكانية لكل من جمهورية العراق وإتحاد ماليزيا عارضاً مواطن التشابه والإختلاف في تلك الخصائص. وتم تبيان أن الخصائص المختلفة هي الموقع من خطوط الطول ودوائر العرض ومن اليابس والماء والسطح والمناخ والنبات الطبيعي والنشاط الإقتصادي. أما الخصائص المتشابهة فهي وجود تنوع إثني وديني وحجم السكان. ويستهدف هذا المبحث التقديم للمبحث الثاني الذي يقارن بين المواد الدستورية الخاصة بتطبيق النظام الإتحادي في الدولتين، ويبيِّن نقاط التشابه والإختلاف في نصوص هذه المواد.

المقدمة

أفرزت الإنتخابات التي أجريت في العراق عام 2005م الجمعية الوطنية المؤقتة، والتي أُنيطت بها مهمة كتابة الدستور الدائم. وبالفعل أدت الجمعية الوطنية مهمتها بكتابة الدستور العراقي الدائم، الذي إحتوى (144) مادة دستورية موزعة على ستة أبواب وعُدَّ نافذاً بعد موافقة الشعب عليه في إستفتاءٍ عام ونشره في الجريدة الرسمية[1].

وقد تضمن الدستور العراقي الدائم ضمانات للمطالبين بصيغة النظام الإتحادي عبر العديد من المواد والفقرات الدستورية وأكد الشكل الإتحادي للدولة طبقاً لنص المادة (1).

تكمن اهمية البحث بالنقاط الآتية:

1- معرفة كيفية البناء التشريعي للنظام الإتحادي في العراق، الذي يخوض تجربة جديدة في هذا المجال.

2- ضرورة الإطلاع على تجارب الدول التي سبقت العراق في تطبيق النظام الإتحادي وكيفية بناء دساتيرها، وخاصة تلك الناجحة منها (وقد تم إختيار الإتحاد الماليزي في هذا البحث كنموذج) لغرض الإفادة.

3- ولتعزيز الفهم تأتي المقارنة كأمر حتمي، إذ أن تجربة ماليزيا (التي تحمل الكثير من عناصر التشابه مع العراق) في قيام نظام إتحادي هي واحدة من التجارب الناجحة في العالم الإسلامي، لذا يكون من المفيد البحث في تجارب إتحادية ناجحة، للاستفادة منها في التطبيق العراقي الجديد.

يتكون دستور ماليزيا من (183) مادة و (13) جدولاً، وتؤكد مواده سيادة القانون الأساسي على جميع التشريعات[2]. وتشير إلى أن هناك قيوداً إجرائية وموضوعية على سلطات البرلمان وكذلك، فإن مجالس الولايات مقيدة أيضاً في إختصاصها التشريعية. وتتمتع المحاكم بسلطة إلغاء التشريعات الإتحادية والولائية إذا كانت متعارضة مع الدستور الإتحادي. وبالمثل، يمكن إختبار الإجراءات التنفيذية في المحاكم فيما إذا كانت دستورية أم لا. وهنالك فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمالية محمي بموجب الدستور، وبين المركز والولايات على الرغم من أن المركز يتمتع بسلطات أوسع من الولايات.

مشكلة البحث

تتحدد إشكالية البحث بمدى وجود تطابق أو تشابه أو تقارب بين البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستورين العراقي لعام 2005 مع الماليزي لعام 1957.

فرضية البحث

هل يتفق النظام الدستوري الإتحادي في العراق مع النظام الدستوري الإتحادي في ماليزيا في المواد التشريعية المتناظرة أم لايتفق.

حدود منطقة البحث

تتحدد منطقة البحث بكل من دولة جمهورية العراق ودولة إتحاد ماليزيا(تنظر خريطة 1 و 2).

منهجية البحث

إستخدم المنهج التحليلي الذي يعد من أفضل المناهج ضمن هذا المجال في المقارنة بين الدستورين وتحليل موادهما الدستورية بشكل دقيق ووافٍ.

قسم البحث إلى مبحثين وتضمن:

المبحث الأول- مقارنة بين الخصائص الجغرافية للعراق مع الخصائص الجغرافية لماليزيا

المبحث الثاني– مقارنة البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستور العراقي مع البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستور الماليزي

خريطة (1): حدود جمهورية العراق

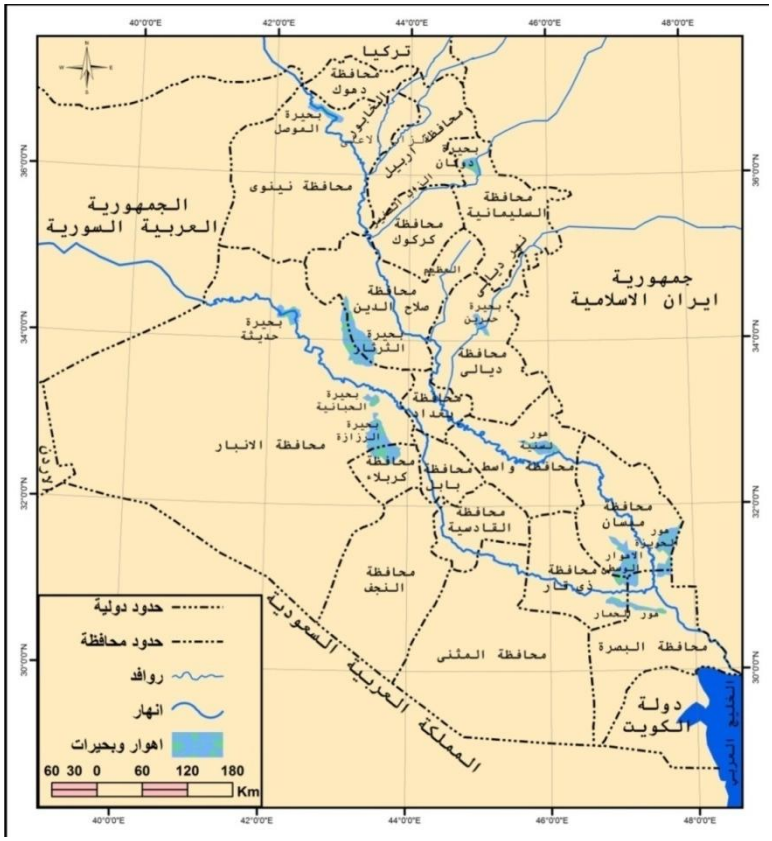

المصدر: صادق صالح، الاطلس العام، مطبعة الرصافي، العراق، 2001، ص38

خريطة (2): حدود إتحاد ماليزيا

المصدر: http://www.mapsofworld.com/lat_long/malaysia-lat-long.html#

المبحث الأول

الخصائص الجغرافية لجمهورية العراق وإتحاد ماليزيا:

١. الخصائص الطبيعية

أ. الخصائص الطبيعية لجمهورية العراق

يقع العراق بين دائرتي عرض (´50 °29 و ´22 °37) شمالاً وبين قوسي طول (´45 °38 و ´45 °48) شرقاً ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية . إن هذا الموقع في جنوب غرب قارة آسيا متوسطاً قارات العالم القديم، أتاح له فرص الإتصال بين حضارتي غرب أوربا والبحر المتوسط من جهة الغرب، وحضارة جنوب شرق آسيا من جهة الشرق . وفيما يخص موقعه بالنسبة للمسطحات المائية فهو يتوسط خمسة بحار هي بحر قزوين والبحر الأسود شمالاً والبحر المتوسط غرباً والبحر الأحمر من الجنوب الغربي والخليج العربي جنوباً. ولكون قسم من هذه البحار هي بحار مقفلة فإن تأثيراتها محدودة (بإستثناء البحر المتوسط والخليج العربي) وتكاد تنحصر في الصفات المناخية على الرغم من موقعه بين هذه البحار فإنه يعاني من ضعفٍ في فرص الإتصال البحري المباشر، ويكاد يكون مقفلاً أرضاً لولا ساحله القصير على الخليج العربي والذي لا يتجاوز الـ (58) كم وبذلك فهو محروم من فوائد هذا الإتصال المباشر الرخيص[3].

أما بالنسبة لموقع العراق من دول الجوار، فيحدهكل من تركيا من الشمال بطول (377) كم وإيران من الشرق بطول (1300) كم وسورية بطول (600) كم والأردن بطول (178) كم وجزء من السعودية بطول (812) كم من الغرب والخليج العربي والكويت بطول (195) كم والسعودية من الجنوب. وتبلغ مساحة مياهه الإقليمية (924) كم^2[4]، ينظر جدول (1). يتميز

جدول (1): أطوال حدود العراق مع دول الجوار الجغرافي

الدولة	الطول (كم)	%
إيران	1300	37,6
السعودية	812	23,5
سوريا	600	17,3
تركيا	377	10,9
الكويت	195	5,6
الأردن	178	5,1
المجموع	3462	100,0

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الباب الأول، الأحوال الطبيعية، 2010-2011

العراق بموقع إستراتيجي، سواءً في مجال الطرق البرية أو الإتصال البحري أو في مجال النقل الجوي. فهو يقع في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم، وهو الجسر الأرضي المؤدي إلى طريق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه، والمتمثل في البحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم في أكثر من ناحية[5]. كما أنه يقع في منطقة توتر عالي في الخليج العربي بسبب تقاطع المصالح الإقتصادية والسياسية لدول المنطقة. وتتضح هذه الأهمية بأن وقوع العراق على رأس الخليج العربي يعني أنه واقع على أقصر طريق يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي. ويشكل الخليج العربي ووادي الفرات طريقاً سوقية مهمة بإمتداده إلى موانئ البحر المتوسط، كما يقع العراق على أقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب أوربا وجنوبها من جهة وجنوب شرق آسيا وأستراليا من جهة أخرى. هذه الخصائص تزيد من أهميته الجيوبوليتيكية لو إستغلت لتقصير المسافة بين شرق آسيا وأوربا عبر مشروع القناة الجافة.

يتميز شكل العراق بأنه غير منتظم لوجود نتوءات وبروز وجيوب داخلية وخارجية في شرقه مع إيران وغربه مع الأردن. وهو طولي الأبعاد، أي مستطيل الشكل يمتد من الشمال إلى الجنوب مثله مثل فلسطين والسويد ويمتاز هذا الشكل بتنوع المناخ والإنتاج الزراعي[6].

تبلغ مساحة العراق (435052) كم^2[7]، موزعة على إقليم كردستان (ويضم كل من محافظة دهوك وأربيل والسليمانية) وخمس عشرة محافظة. أما ما يخص تضاريسه فيقسم السطح إلى أربع مناطق تضاريسية وتشمل كل من المنطقة الجبلية والمنطقة الشبه الجبلية (المتموجة) والسهل الرسوبي والهضبة الغربية[8]. ويتصف مناخه بأنه قاري شبه مداري، حار جاف صيفاً، إذ ترتفع درجات الحرارة إلى أكثر من (45) درجة مؤية خاصة في أقسامه الجنوبية في فصل الصيف، وتنخفض إلى الصفر المئوي خاصة في أقسامه الشمالية في فصل الشتاء، ومعتدل ممطر شتاءً، وأمطاره في نظامها هي أمطار مناخ البحر المتوسط، تسقط معظمها في فصل الشتاء وكذلك الخريف والربيع وتنعدم صيفاً. ويمكن تمييز ثلاثة أقاليم مناخية فيه وهي مناخ البحر المتوسط (إقليم المناخ شبه الرطب) وإقليم السهوب (شبه الجاف) وإقليم المناخ الصحراوي (الجاف). أما من ناحية الموارد المائية فإنها تتكون بصورة رئيسية من الأمطار والثلوج والمياه السطحية والمياه الجوفية.

إن إختلاف التضاريس والمناخ بين أقسام سطح العراق أدى إلى الاختلاف في نوعية وكثافة النبات الطبيعي فيه. إذ يمكن ملاحظة عدة أقاليم من النبات الطبيعي في العراق منها إقليم الغابات والأعشاب الجبلية وإقليم السهوب وإقليم ضفاف الأنهار وإقليم الأهوار والإقليم الصحراوي، إلا أن ظروف الجفاف التي حلت بالعراق عملت على قلة كثافة النباتات في هذه الأقاليم. فيما يخص الموارد الإقتصادية، على الرغم من إمتلاك العراق لمساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، فضلاً على وجود المراعي، وإمتلاكه لعدد من الصناعات، وتنوع الثروة المعدنية، ووجود الكثير من المناطق السياحية الطبيعية والدينية والتاريخية إلا أن إقتصاده أحادي الجانب يعتمد على تصدير النفط فقط، إذ يبلغ إحتياطي النفط المؤكد في العالم بعد السعودية بـ (115) مليار برميل، وهو ما يمثل نسبة (11%) من الإحتياطات العالمية[9].

ب. الخصائص الطبيعية لإتحاد ماليزيا

يقع إتحاد ماليزيا بين دائرتي عرض ('30 °2 و°00 8) وبين قوسي طول (°101 و'30 °112) ضمن المنطقة الحارة الشمالية، ومنح موقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا أهمية مكانية على طريق التجارة العالمية بين الشرق والغرب . وبخصوص موقعها من اليابس والماء فإن الإتحاد يمتلك سواحل بحرية طويلة، إذ يفصل بحر الصين الجنوبي الجزء الشرقي لماليزيا عن الجزء الغربي بمسافة تزيد على (600) كم[10]، الأمر الذي جعلها تعتمد على النقل البحري في التجارة الخارجية. في حين يحد الجزء الغربي من ماليزيا مملكة تايلند من جهة الشمال بطول

(506) كم، أما جزئها الشرقي فتشترك مع إندونيسيا بحدود برية يبلغ طولها نحو (1782) كم ومع سلطنة بروناي من جهة الجنوب والشرق بطول (381) كم[11]، أما إجمالي الحدود البرية فيبلغ (2669) كم، ويبلغ طول الشريط الساحلي (4675) كم، منها (2068) كم في شبه الجزيرة الماليزية، و(2607) كم في الجزء الشرقي من ماليزيا، ينظر جدول (2)، وتبلغ مساحة المياه الإقليمية (1200) كم^2[12].

جدول (2): أطوال حدود ماليزيا مع دول الجوار الجغرافي

الدولة	الطول (كم)	%
إندونيسيا	1782	66,77
بروناي	381	14,28
تايلاند	506	18,96
المجموع	2669	100,00

المصدر: من عمل الباحثين(13)

تتمتع ماليزيا بموقع إستراتيجي، على طول مضيق ملقا، وجنوب شرق بحر الصين الجنوبي، مما جعلها بعيدة عن مناطق التوتر والنزاع العالمي على النفط، كما جعلها من المناطق المهمة الواقعة على ممر طرق الملاحة البحرية والجوية ما بين أوربا والشرق الأقصى، كما أن موقها الجغرافي هذا جعلها منطقة إحتكاك بين حضارات شرق العالم المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً المتمثلة باليابان والصين وحضارت دول قارة أوربا غرباً، مما ساهم في التطور الإقتصادي والعلمي الذي شهده إتحاد ماليزيا في الثلاثين سنة الماضية.

يكون شكل ماليزيا على شكل شبه جزيرتين منفصلتين، القسم الغربي ويضم شبه جزيرة ماليزيا، والقسم الشرقي ويضم شبه جزيرة بورنيو التي تمثل كلاً من ولايتي ساراواك وصباح. وتبلغ مساحة الإتحاد نحو (329845) كم^2 موزعة على ثلاث عشرة ولاية وثلاثة أقاليم، ينظر جدول (3). وحسب تصنيف بوندز تقع الدولة ضمن المساحة متوسطة الحجم. و تتميز التضاريس في قسمي إتحاد ماليزيا الغربي والشرقي بتنوعها ما بين السهول الساحلية التي ترتفع في كثير من الأحيان لتشكل تلالاً، والمرتفعات الجبلية المغطاة بالغابات الكثيفة.

يتصف مناخ ماليزيا بأنه مداري حار على مدار السنة بإستثناء المرتفعات، ورطب ممطر طوال أيام السنة، تتراوح معدلات درجات الحرارة اليومية بين (21) إلى (32) درجة مئوية،

وتهطل الأمطار بشكل مستمر طوال العام، وتزداد في موسم هبوب الرياح الموسمية، بين شهري إبريل وأكتوبر، التي تكون جافة نسبياً. أما الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، بين شهري أكتوبر وفبراير فهي مشبعة بالرطوبة من بحر الصين الجنوبي، مما يؤدي إلى هطول الأمطار الغزيرة في الساحل الشرقي من شبه جزيرة ماليزيا، والساحل الشرقي لكل من ساراواك وصباح، مما يؤدي إلى حدوث فيضانات في بعض الأجزاء من ولايات الساحل الشرقي.

جدول (3): الوحدات الإتحادية لإتحاد ماليزيا لعام 2010

الولاية	العاصمة	السكان	المساحة/ كم^2	الكثافة السكانية	مؤشر التنمية البشرية	أكبر تجمع حضري	عدد السكان
كوالالامبور الإتحادية	كوالالمبور	1,810,000	243	7449	0,868	وادي كلانغ	8,063,000
لابوان الإتحادية	بندر لابوان	90,000	92	978	–	–	–
بوتراجايا الإتحادية	بوتراجايا	65,000	46	1413	–	–	–
جوهور	جوهور بارو	3,385,000	19,984	169	0,805	جوهور بارو	1,800,000
كيدا	ألور سيتار	2,000,000	9,426	213	0,741	ألور سيتار	600,000
كيلانتان	كوتا بارو	1,635,000	14,922	110	0,728	كوتا بارو	577,300
ملاكا	مدينة ملاكا	770,000	1,650	467	0,810	مدينة ملقة	455,300
نجيري سمبيلن	سرمبان	1,014,000	6,645	153	0,801	سرمبان	419,500
بهنج	كوانتان	1,543,000	35,964	43	0,776	كوانتان	607,800
بيراك	ايبوه	2,393,000	21,006	114	0.790	ايبوه	814,000
بيرلس	كانغار	241,000	810	298	0.785	كانغار	50,000

بنانج	جورج تاون	1,578,000	1,046	1509	0.851	بنانج	2,200,000
صباح	كوتا كينابالو	3,203,000	76,115	42	0.735	كوتا كينابالو	900,000
سلانغور	شاه عالم	5,180,000	7,956	650	0.907	وادي كلانغ	8,063,000
ساراواك	كوتشينغ	2,504,000	124,450	20	0.763	كوتشينغ	658,600
ترنجانو	كوالا ترنجانو	1,121,000	12,955	87	0.813	كوالا ترنجانو	396,400

المصدر: .http://ar.wikipedia.org/wiki

أما الموارد المائية في ماليزيا فتتميز بوفرتها بسبب الامطار الإستوائية على مدار السنة، فضلاً عن وجود عدد من الأنهار في جزئيها الغربي والشرقي.

ويتميز النبات الطبيعي في إتحاد ماليزيا الذي يتخذ شكل غابات إستوائية كثيفة تغطي مساحة كبيرة من مساحة ماليزيا، ويعد المطاط وأشجار الأبنوس والنخيل المداري من أهم أنواع الأشجار التي تزود ماليزيا بالاخشاب[14].

تتمتع ماليزيا بإحتياطيات من النفط والغاز والمعادن وغابات الأخشاب، والإقتصاد عموماً فيها إقتصاد السوق المفتوح ويتمتع بروابط على الصعيد العالمي ومع ذلك، تتحكم الدولة بشكل كبير في أسعار السلع الأساسية وتقوم بتنظيم التراخيص والتصاريح لضمان مشاركة السكان الأصليين (بوميبوترا) في التجارة وعملية التبادل التجاري. ويتميز الإقتصاد في ماليزيا، بتنوعه إذ أصبح يعتمد على القطاع الصناعي بنسبة (90%) بعد أن كان يعتمد على الإنتاج الزراعي خاصة إنتاج المحاصيل الزراعية المدارية كمواد أولية تدخل في التجارة الدولية كالمطاط والشاي وغيرها، فضلاً عن أنها تتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والنحاس والبوكسايت[15].

٢. الخصائص السكانية

أ. الخصائص السكانية لجمهورية العراق

بلغ عدد سكان العراق في عام 2010 نحو (32481) الف نسمة ، وبمعدل نمو (3,1%)، ويشير واقع التركيب العمري إلى أن نسبة فئة الاطفال (39,5%) والشباب (57,2%) والشيوخ (3,3%)[16]. يتوزع السكان في العراق بشكل غير منتظم ، إذ تعاني العاصمة ومراكز المدن من التركز السكاني مقارنة مع الأقضية والنواحي والقرى، إذ يسكن نحو (7) ملايين نسمة في العاصمة، كما يختلف التوزيع الجغرافي للسكان بين المدن والأرياف.

أما ما يخص التركيب القومي للسكان فيقسم العراق قومياً إلى العرب الذين يشكلون غالبية السكان، وتبلغ نسبتهم نحو (75–80%) والكرد والتركمان والشبك وأقليات أخرى جمعيها تشكل نحو (25%)[17].

أما التركيب الديني للعراق فـيتميز بتنوعه، فإلى جانب المسلمين (الشيعة والسنة) الذين يشكلون الأغلبية في العراق والذين تصل نسبتهم نحو (94%)، هناك المسيحيون والصابئة والشبك والأيزيدين، ينظر جدول (4).

جدول (4): التركيب الديني لسكان العراق عام 2011

الفئة	العدد	النسبة المئوية
المسلمين	31418512	94,26
المسيحيين	1200000	3,60
الشبك	500000	1,50
الأيزيديين	200000	0,60
الصابئة المندائيين	12000	0,04
المجموع	33330512	100

المصدر: من عمل الباحثين(18)

ب. الخصائص السكانية لإتحاد ماليزيا

بلغ عدد سكان ماليزيا عام 2010 نحو (28,334) الف نسمة، بمعدل نمو (1,7%) سنوياً، شكلت نسبة فئة الاطفال دون سن الخامسة عشرة وفئة كبار السن فوق سن الرابعة

والستين في عام 2010 نحو (32,7%). ويتوزع السكان في ماليزيا بشكل غير متكافئ أيضاً، إذ يتمركز نحو (20) مليون نسمة في الجزء الغربي، بينما يقطن الجزء الشرقي نحو (7) ملايين نسمة[19].

تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية يمكن تمييزها، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما إستقلت ماليزيا عام 1957 كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو يشكلون حوالي (50%) من السكان، بينما يشكل الصينيون (37%) والهنود (12%). وقد رفع إنضمام ولايتي صباح وساراواك إلى الإتحاد الماليزي سنة 1963 من نسبة الملايو فضلاً عن الزيادة الطبيعية بسبب إرتفاع نسبة الولادات مقارنة بغيرهم من القوميات[20].

أما التركيب الديني لماليزيا فيعد أكثر تعقيداً من التركيب الديني للعراق إلا أنه أكثر تعايشاً سلمياً، فعلى الرغم من أن نسبة المسلمين أكثر من نسبة الديانات الأخرى إذ تصل نسبتهم نحو (60%)، إلا أنه هناك تنوع بالأديان مثل البوذية والهندوسية والمسيحية وغيرها بنسب سكانية كبيرة نسبياً بالمقارنة مع التركيب الديني لسكان العراق[21]، ينظر جدول (5).

جدول (5): التركيب الديني لسكان ماليزيا عام 2010

الفئة	العدد	النسبة المئوية
المسلمين	17368742	61,3
البوذيين	5610132	19,8
المسيحيين	2606728	9,2
الهندوس	1785042	6,3
ديانات صينية أخرى	368342	1,3
غير معروف الديانة	283340	1,0
لا دينيين	198338	0,7
أخرى	113336	0,4
المجموع	28334000	100

المصدر: من عمل الباحثين[22]

المبحث الثاني

مقارنة البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستور العراقي مع البناء التشريعي للنظام الإتحادي في الدستور الماليزي

قبل توضيح البناء التشريعي لكل من العراق وماليزيا لابد من إستعراض مختصر لشكل الدولتين السياسي قبل أن تصبحا دولتين إتحاديتين.

تأسست دولة العراق عام 1920 بنظام حكم ملكي دستوري بعد سنين من سيطرة الدولة العثمانية ثم الإحتلال البريطاني للعراق. وتغير الحكم بعد عام 1958 إلى النظام الجمهوري الذي إمتاز بالمركزية الشديدة.

أما الملايو (ماليزيا الآن) فكانت في البداية تتألف من عدة ممالك مستقلة ذات سيادة وقد خضعت أجزاء منها للإستعمار البرتغالي ثم حكمت هولندا أجزاء كثيرة من الممالك الملايوية. ثم جاء الإستعمار البريطاني الذي إستمر حتى إستقلال ماليزيا في عام 1957 م، إذ كانت الدولة الجديدة تسمى إتحاد الملايو. في عام 1963 م إنضمت كل الأراضي البريطانية التي كانت تضم سنغافورة وصباح وساراواك إلى إتحاد الملايو وأعيدت تسمية الأمة الجديدة الموسعة بإتحاد ماليزيا. في عام 1965 م طردت سنغافورة من الإتحاد لتصبح دولة مستقلة ومنفصلة[23].

عند مقارنة المادة الأولى من الدستور العراقي [24] بنظيرتها من الدستور الماليزي [25] والخاصة بتحديد نظام الدولة الإتحادي في االدولتين نجد أن صياغة المادة في الدستور العراقي أعطت تفصيلاً واسعاً وتاماً للتأكيد على ضمان وحدة العراق أرضاً وشعباً (المادة 1)، في حين نجد أن صياغة المادة الأولى في الدستور الماليزي كانت مركزة جداً ومختصرة أعطت نوع نظام الحكم بأنه نظام إتحادي يعرف بإسم ماليزيا ولم تتضمن أية تفصيلات (المادة 1).

من مقارنة المادتين الخاصتين بتحديد السلطات التشريعية الإتحادية في كل من الدولتين، نرى أن السلطة في العراق هي من إختصاص مجلسي النواب والإتحاد (المادة 48)، في حين تناط السلطة التشريعية في ماليزيا للملك فضلاً عن مجلسي النواب والأعيان (المادة 44).

حسب النص الدستوري يجب أن يتكون مجلس الإتحاد في العراق من ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وواجباته تشريعية وهو يناظر مجلس الأعيان في ماليزيا من حيث الواجبات، أما من حيث مواصفات أعضائه فهو يناظر مؤتمر الحكام في ماليزيا بتمثيله للوحدات الإتحادية، ولكن لا يشترط الدستور العراقي كون أعضاء مجلس الإتحاد هم حكام الوحدات الإتحادية بل ينص على أنهم "ممثلون" لهذه الوحدات. من حيث الواجبات لم ينص دستور جمهورية العراق على نفس الواجبات المناطة بمؤتمر الحكام في الدستور الماليزي (المادة 65/أولاً من دستور العراق والمادة 38 من دستور ماليزيا).

في دستور العراق يكون عدد أعضاء مجلس النواب محدداً بنسبة قابلة للزيادة حسب عدد السكان تعداداً أو تقديراً (وهذا يعتمد على إجراء تعداد سكاني بشكل دوري ومستمر) في حين أن عدد أعضاء مجلس النواب في ماليزيا ثابت (المادة 49/ أولاً من دستور العراق والمادة 46 من دستور ماليزيا).

في دستور العراق، تنحصر صلاحية تقديم مشاريع القوانين (المراد من مجلس النواب إقرارها) بكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (المادة 60/أولاً من دستور العراق)، بينما تقدم مقترحات القوانين في ماليزيا من عدد محدد من أعضاء مجلس النواب ومن لجان خاصة محددة لهذا الغرض (المادة 66 من دستور ماليزيا).

تنحصر السلطات التنفيذية في الدستور العراقي برئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء فقط (المادة 66 من دستور العراق)، بينما في ماليزيا تكون هذه السلطات من ضمن صلاحيات الملك أو مجلس الوزراء أو أية جهة أخرى تكلف بهذه المهمة من قبل البرلمان (المادة 39 من دستور ماليزيا).

إن الدستور العراقي أكثر تفصيلاً في تحديد السلطات القضائية من الدستور الماليزي، إذ أنه يعدد بالإسم مكونات هذه السلطات بينما ينص الدستور الماليزي على منح المحاكم العليا سلطات قضائية إتحادية متساوية (المادة 89 من دستور العراق والمادة 121 من دستور ماليزيا).

لغرض الحفاظ على حقوق الوحدات الإتحادية، ينص دستور العراق على تأسيس هيئة عامة من ممثلي الحكومة الإتحادية والوحدات الإتحادية (المادتين 105 و 106). كما أنه ينص على ضرورة إصدار قانون لضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والاشوريين، وسائر المكونات الأخرى (المادة 125)، بينما لا توجد هكذا مواد في الدستور الماليزي.

المادة (107) من دستور العراق تنص على تأسيس مجلس الخدمة العامة الإتحادي الذي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية بما فيها التعيين والترقية، بينما في الدستور الماليزي لا توجد مادة مناظرة.

من ناحية اختصاصات السلطات الإتحادية فان الدستور العراقي في المواد (109 و 110 و 112 و 113) قد حدد إختصاصات السلطات الإتحادية بشكل مفصل وهي تطبق على الأقاليم وعلى المحافظات التي لم تنتظم بإقليم على حد سواء، وهذه الاختصاصات هي المحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي ورسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية ووضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها ورسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته وتنظيم أمور المقاييس

والمكاييل والأوزان وتنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي وتنظيم سياسة الترددات البثية والبريد ووضع مشروع الموازنة العامة والإستثمارية وتخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق، وفقاً للقوانين وإجراء الإحصاء والتعداد العام للسكان وإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ورسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير هذه الثروة وعائدية الآثار والمواقع الأثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات. بينما الدستور الماليزي لم يذكر الصلاحيات الإتحادية بالتفصيل وأجاز للبرلمان في المادة (73/ أ) أن يسن القوانين لكل أو جزء من الإتحاد وكذلك القوانين الفاعلة خارج حدود الإتحاد وداخله. كما منحت المادة (76/ أ) سلطة تفويض للسلطات التشريعية في الأقاليم لسن القوانين خاضعة لقيود أو شروط بالقدر الذي يفرضه البرلمان في سن قوانين تتعلق بمجمل أو بعض هذا الأمر.

هذا وقد منح الدستور الماليزي الإتحاد سلطة شراء واقتناء والتصرف في أية ملكية من أي نوع، بينما لم يتطرق الدستور العراقي لهذا الشأن (المادة 69 من دستور ماليزيا).

حدد الدستور العراقي في المادة (114) عدداً من الصلاحيات المشتركة بين السلطات الإتحادية والوحدات الإتحادية سماها "الإختصاصات المشتركة بين السلطات الإتحادية وسلطات الأقاليم" وهي إدارة الكمارك، وتنظيم وتوزيع مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة ورسم السياسات البيئية والتنموية والصحية والتعليمية والتربوية وسياسة الموارد المائية الداخلية. أما الدستور الماليزي فقد حصر الصلاحيات المشتركة ب حقوق ولاية من الولايات أو سكانها في إستخدام الملاحة البحرية أو الري بواسطة أي من الأنهار بشكل كلي ضمن حدود الولاية، وأوجب على رئيس البرلمان أو الجمعية التشريعية لولاية من الولايات المصادقة على أي مشروع قرار أو تعديل على القانون المتعلق بأي من المسائل المدرجة في القائمة المشتركة أو بأي من المسائل المدرجة في قائمة الولاية والتي يقوم الإتحاد بوظائف متعلقة بها (المادة 78 والمادة 79 من دستور ماليزيا).

واحدة من أهم نقاط الإختلاف بين الدستورين فيما يخص موضوع الصلاحيات الحصرية للوحدات الإتحادية هي مسألة تحديد الأولوية للقوانين. فقد نص الدستور العراقي على أن الأولوية تكون لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بين هـ ذا القانون والقانون الإتحادي (المادة 115 من دستور العراق) ، كما أنه أعطى الحق لسلطات الأقاليم في تعديل تطبيق القانون الإتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الإتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الإختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية (المادة 121 من دستور العراق/ ثانياً). أما الدستور الماليزي فقد نص على أنه إذا كان قانون الولاية غير متوافق مع قانون الإتحاد، عندها يكون قانون الإتحاد هو السائد ويعتبر قانون

الولاية باطلاً بقدر عدم التوافق (المادة 75 من دستور ماليزيا)، ولكنه في الوقت نفسه نص على عدم جواز سن البرلمان القوانين المتعلقة بأي من الأمور المدرجة في قائمة الولاية إلا في حالات محددة، هي تنفيذ معاهدة أو اتفاقية أو ميثاق بين الإتحاد وأي دولة أخرى، أو أي قرار لمنظمة دولية يكون الإتحاد عضواً فيها، أو بغرض تعزيز وحدة القوانين لولايتين أو أكثر أو إذا طلبت الجمعية التشريعية ذلك من الولاية (المادة 76 من دستور ماليزيا).

كما نص الدستور الماليزي على تشكيل مجلس وطني للحكم المحلي يتألف من وزير بصفته رئيس المجلس، وممثل واحد من كل ولاية يكون تعيينه من قبل الحاكم، ومثل هذا العدد من ممثلي حكومة الإتحاد الذين تعينهم الحكومة (المادة 95/ أ). بينما لم يحوِ الدستور العراقي على نص بتشكيل مجلس مناظر أو مشابه.

جمع دستور العراق حدود صلاحيات سلطات الأقاليم مع بعضها، إذ أنه قد نص على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له لا يتعارض مع الدستور الإتحادي (المادة 120 من دستور العراق)، وأعطى سلطات الإقليم حق ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكل ما تتطلبه إدارة الإقليم (المادة 121 من دستور العراق/ أولاً)، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم وفقاً لأحكام هذا الدستور، بإستثناء إختصاصات حصرية للسلطات الإتحادية (المادة 121 من دستور العراق/ خامساً). كما أنه نص على تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في السفارات والبعثات الدبلوماسية (المادة 121 من دستور العراق/ رابعاً). بينما فصل دستور ماليزيا السلطات التشريعية للولايات عن السلطات التنفيذية. إذ أنه جوز للهيئة التشريعية لأية ولاية أن تسن القوانين لكل أو جزء من تلك الولاية (المادة 73/ أ من دستور ماليزيا) وأعطاها سلطة سن القوانين فيما يتعلق بأية مسألة ليست من المسائل التي يمتلك البرلمان حصرياً سلطة سن القوانين بشأنها (المادة 77 من دستور ماليزيا). وفيما يخص السلطة التنفيذية لكل ولاية فقد أوجب على هذه السلطة في أثناء ممارستها لمهامها أن تضمن الإلتزام بأي قانون إتحادي ينطبق على الولاية، وأن لا تعيق أو تلحق الضرر بعمل السلطة التنفيذية للإتحاد (المادة 81 من دستور ماليزيا).

فيما يخص المحافظات التي لا تنتظم في إقليم، فإن الدستور العراقي لم يعطها الوضع الدستوري والقانوني الممنوح للأقاليم، إلا أنه منحها درجة من اللامركزية الإدارية تمثلت بمنحها ما سماه الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية وعد المحافظ الذي يسميه مجلس المحافظة المنتخب من سكان هذه المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى فيها، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس. ونص على عدم خضوع

مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة (المادة 122 من دستور العراق)، بل وزاد على ذلك بتجويز تفويض سلطات الحكومة الإتحادية للمحافظات أو بالعكس، بموافقة الطرفين (المادة 123 من دستور العراق). بينما لم يشر الدستور الماليزي إلى وجود وحدات إدارية غير إتحادية.

فيما يخص اللغة الرسمية لكل من العراق وماليزيا فقد حدد الدستور العراقي اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين مع ترك حرية الخيار لأي إقليم أتخاذ أية لغة ثالثة لغة رسمية إضافية في حالة تحدثها من قبل غالبية سكان ذلك الإقليم وأجاز تعلم وإستخدام باقي اللغات من قبل متحدثيها. كما أنه ذكر بالتفصيل ما هي الحالات التي يجب أن يقترن فيها إستخدام اللغتين الرسميتين (المادة 4 من دستور العراق). بالنسبة للدستور الماليزي حدد اللغة المالايوية لغةً رسمية للبلد وسمح بتعلم والتحدث بأية لغة أخرى من قبل متحدثيها (المادة 15 من دستور ماليزيا).

سمى الدستور العراقي بغداد بحدودها البلدية عاصمةً للدولة ونص على عدم جواز إنضمامها لأي إقليم (المادة 124 من دستور العراق). أما دستور ماليزيا فقد نص على أن بلدية كوالالامبور هي عاصمة الإتحاد ولكنه ترك الباب مفتوحاً لتغيير ذلك إذ أضاف لنص المادة "إلى أن يقرر البرلمان غير ذلك" (المادة 4/1 من دستور ماليزيا)، وقد منح البرلمان أيضاً صلاحية حصرية في تحديد حدود العاصمة الإتحادية (المادة 154/ 1 و 2 من دستور ماليزيا).

فيما يخص تعديل الدستور فقد خصص الدستور العراقي الجهات المسؤولة عن إقتراح التعديل وحصرها برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو خمس أعضاء مجلس النواب، كما أن آلية التعديل تمر بإجرءات معقدة (المادة 126 من دستور العراق). في حين حدد الدستور الماليزي إجراءات التعديل بأعضاء البرلمان حصرياً وأن أي تعديل لا يقر من قبل أعضاء مجلسي البرلمان ما لم يدعم بالقراءة الثانية والثالثة وبما لا يقل بثلثي أعضاء المجلسين (المادة 3/159 من دستور ماليزيا).

الخاتمة

بسبب ما تميزت به تجربة دولة ماليزيا التي تبنت النظام الإتحادي منذ عام 1957 والتي تحولت بفضل هذا الشكل من أشكال الدولة من مجموعة ممالك تميزت بوجود نزاعات لتنوعها الإثني والديني إلى دولة مركبة تتمتع بتعايش سلمي وإزدهار حضاري وتقدم إقتصادي

صناعي على مستوى قارة آسيا والعالم، وبما أن هناك تشابه بين العراق وماليزيا في تنوع التركيب الإثني والديني، وبما أنها دولة إسلامية آسيوية نجحت في تطبيق النظام الإتحادي وجد الباحثان من الأهمية بمكان إجراء هذه الدراسة المقارنة.

الهوامش

١. دستور جمهورية العراق لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012، السنة السابعة والأربعون، 28 كانون الأول 2005
٢. دستور إتحاد ماليزيا، www.forumfed.org/pubs/ara/constitution_malaysia.pdf
٣. ظاهر عبد الزهرة الربيعي، تأثير العوامل الجغرافية في الأهمية الجيوبوليتيكية للأنهار المشتركة بين إيران والعراق، إطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم الجغرافية، البصرة، 2006، ص 13.
٤. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والإقتصادية والبشرية، القاهرة، مطبعة المعرفة، 1959، ص17.
٥. ظلال جواد كاظم ياسين، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة– دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، 2010، ص 4، (غير منشورة).

٦. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مطبعة عبد الكريم حسان، القاهرة، 2007، ص31-32.

٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010-2011، الباب الأول، الأحوال الطبيعية، مساحة المحافظات وعدد الأقضية والنواحي التابعة لها كما في 2/ 10/ 2009.

٨. شاكر خصباك، العراق الشمالي- دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1973، ص37.

٩. نبيل جعفر عبد الرضا، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، العراق، 2008، ص11.

١٠. هاشم خضر الجنابي، جغرافية أوراسيا، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1987، ص 194.

١١. حسن سيد أحمد، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، مؤسسة إبن خلدون للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص268.

١٢. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-.doc_cvt.htm02/malaysia/Sec1Modn

١٣. المصدر نفسه

١٤. حمدي حافظ، إتحاد ماليزيا وإنسحاب سنغافورة، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد الثالث والخمسون، القاهرة، 1965، ص 77.

١٥. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة-دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتواره، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص240

١٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية لعامي (1997، 2009) وتقديرات (2010 و2011)، بغداد، 2011.

١٧. http://ar.wikipedia.org/wiki.

١٨. إعتماداً على جمهورية العراق، وزارة حقوق الانسان، دائرة رصد الاداء وحماية الحقوق، قسم حقوق الأقليات، أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، دراسة أعدها قسم حقوق الأقليات، العراق، 2011، ص 23.

١٩. Preliminary Count Report, Population and Housing Census, Malaysia, 2010

٢٠. محسن صالح، قضايا النموذج السياسي الماليزي وإدارة الإختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص3.

٢١. نفس المصدر، ص3.

٢٢. Preliminary Count Report, Population and Housing Census, مصدر سابق.

٢٣. شاد سليم فاروقي، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة-النموذج الماليزي، ورقة مقدمة لمنتدى صناعة الدستور: منتدى تشاوري لحكومة السودان، الخرطوم، 2011، ص5.

٢٤. دستور جمهورية العراق لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية، مصدر سابق.

٢٥. دستور إتحاد ماليزيا، مصدر سابق.

المصادر

١. أحمد، حسن سيد، آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، مؤسسة إبن خلدون للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية لعامي (1997، 2009) وتقديرات (2010 و2011)، بغداد، 2011.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010-2011، الباب الأول، الأحوال الطبيعية، مساحة المحافظات وعدد الأقضية والنواحي التابعة لها كما في 2/ 10/ 2009.

٤. الجنابي، هاشم خضر، جغرافية أوراسيا، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1987.

٥. حافظ، حمدي، إتحاد ماليزيا وإنسحاب سنغافورة، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد الثالث والخمسون، القاهرة، 1965.

٦. خصباك، شاكر، العراق الشمالي–دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1973.

٧. الخلف، جاسم محمد، جغرافية العراق الطبيعية والإقتصادية والبشرية، القاهرة، مطبعة المعرفة، 1959، ص17.

٨. دستور إتحاد ماليزيا، www.forumfed.org/pubs/ara/constitution_malaysia.pdf

٩. دستور جمهورية العراق لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012، السنة السابعة والأربعون، 28 كانون الأول 2005.

١٠. الربيعي، ظاهر عبد الزهرة، تأثير العوامل الجغرافية في الأهمية الجيوبوليتيكية للأنهار المشتركة بين إيران والعراق، إطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم الجغرافية، البصرة، 2006.

١١. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مطبعة عبد الكريم حسان، القاهرة، 2007.

١٢. صالح، محسن، قضايا النموذج السياسي الماليزي وإدارة الإختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

١٣. عبد الرضا، نبيل جعفر، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، العراق، 2008.

١٤. فاروقي، شاد سليم، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة–النموذج الماليزي، ورقة مقدمة لمنتدى صناعة الدستور: منتدى تشاوري لحكومة السودان، الخرطوم، 2011.

١٥. ياسين، ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة–دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، 2010.

١٦. يوسف، ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة–دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتواره، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010.

١٧. http://ar.wikipedia.org/wiki.

١٨. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-
.doc_cvt.htm02/malaysia/Sec1Modn
١٩. Preliminary Count Report, Population and Housing Census, Malaysia, 2010.

Abstract

This study includes two sections. The first one describes natural and demographic resources of Republic of Iraq and Federation of Malaysia. It mentions similarities and dissimilarities in these resources between the two countries. It is shown that the different resources are longitude and latitude coordinates, surface, climate, natural vegetation, and economic activities. On the other hand, the similar characteristics include the presence of ethnic and religious diversities, and the total population size. This section introduces for the second one, which discusses in a comparative way the corresponding constitutional articles relevant to federalism in both countries and shows the similarities and differences in the texts of these articles between the two countries constitution.